أثر التداعيات الإقليمية لبناء سد النهضة الأثيوبي على موقف الحكومة المصرية خلال الفترة (٢٠١٤ : ٢٠٢١)

The impact of the ethnic division of the Ethiopian state on its foreign policy towards Egypt During the period (2010: 2021)

كريم يحي عبدالعزيز كامل

طالب ماجستير بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

هشام محمد بشير

أستاذ العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

الشيماء عبدالسلام ابراهيم

مدرس العلوم السياسية بكلية السياسة والاقتصاد – جامعة بني سويف

المستخلص:

سد النهضة الإثيوبي الكبير (GERD)(١) هو مشروع ضخم لبناء سد على النيل الأزرق في إثيوبيا و بدأ بناء السد في أبريل ٢٠١١، ومنذ ذلك الحين أصبح مصدر نزاع كبير بين إثيوبيا ومصر والسودان حيث يُعَد النيل الأزرق أحد الأنهار الرئيسية التي تغذي نهر النيل و هو و إن كان مصدر هام و ضرورى إستغلاله للدولة الإثيوبية إلا أنه يُعَد شريان الحياة لمصر والسودان. و قد شكلت اسباب النزاع بين الدول مخاوف مصر من نقص المياة فهي تعتمد بشكل كبير على مياة النيل لتلبية احتياجاتها المائية، وتخشى أن يقلل سد النهضة من تدفق المياة إلى أراضيها، مما يؤثر على الزراعة و الإستخدامات اليومية للمياة, كما يخشى السودان أيضًا من الآثار البيئية و الاجتماعية المحتملة لبناء السد، بما في ذلك التغيرات في تدفق المياه التي قد تؤثر على الزراعة و النظم البيئية المحلية في حين تعتبر إثيوبيا السد مشروعًا حيويًا للتنمية الاقتصادية، حيث يهدف إلى توليد الكهرباء وتوفير المياة لأغراض الري، مما يساهم في تحسين الحياة الاقتصادية في البلاد و قد خضعت الأطراف الثلاثة لعدة جولات من المفاوضات، بوساطة من الاتحاد الأفريقي ودول أخرى مثل الولايات المتحدة، لكنها لم تصل إلى اتفاق نهائي حتى الآن.

الكلمات المفتاحية : الأمن المائي و القومى. التحكيم الدولي. الحرب الأهلية. السياسة الخارجية.

Abstract:

The Grand Ethiopian Renaissance Dam (GERD) is a massive project to build a dam on the Blue Nile in Ethiopia, construction of which began in April 2011. Since then, it has become a major source of conflict between Ethiopia, Egypt, and Sudan. The Blue Nile is a key river that feeds into the Nile River, and while Ethiopia sees the dam as vital for economic development aiming to generate electricity and provide water for irrigation Egypt and Sudan rely heavily on the Nile's waters to meet their water needs. Egypt fears the dam will reduce the flow of water to its lands, affecting agriculture and daily water usage. Sudan, too, is concerned about the potential environmental and social impacts of the dam, including changes in water flow that could affect local agriculture and ecosystems. The three parties have undergone several rounds of negotiations, facilitated by the African Union and other countries such as the United States, but they have not reached a final agreement so far.

مقدمة :

تفوق النزاعات المائية بين الدول خطورة اي نزاعات اخرى على الموارد بينها, لان تهديد الامن المائي للدولة لا يهدد قدراتها الاقتصادية او يحد من مستوى رفاهة مواطنيها و انما يهدد الوجود القومى كله, و لهذا تتعامل الدول مع هذا الامر بحساسية و دقة محسوبة و في نفس الوقت تظل كل الأساليب متاح استخدامها اذا استلزم الامر و عجزت باقي الطرق, و عند الحديث عن المشكلات المائية الدولية تقف قضية سد النهضة كأحد أبرز القضايا على الساحة لإستحكام تعقيدها فهي من جهة اثيوبيا مورد مهم لانتاج الطاقة التى من شأنها رفع مستوى معيشة مواطنيها المتضرر بشدة, و على الناحية الأخرى ترى مصر و السودان في هذا السد تهديدات كارثية على أمنهما المائي و القومى لانه سينقص من كمية المياة الواصلة لهما و هذه الدول تعاني بالأساس من فقر مائي بالنسبة للمعدلات الدولية فمصر تعاني من ندرة الامطار و نهر النيل هو المورد الرئيسي لها من المياة العذبة.

أولا : المشكلة البحثية و تساؤلات الدراسة: بإتخاذ أثيوبيا للقرار المنفرد ببناء السد و الاستمرار فيه دون اعتبار للمخاوف المصيرية لدول المصب نشأ خلاف و نزاع قانوني بين الدول الثلاث و تساؤل هام عن أحقية كل دولة في الدفاع عن مصلحتها القومية من وجهة نظرها و القواعد الحاكمة لهذا النزاع و التوقعات المحتملة لتعامل الدول المتضررة مع الأزمة, و من هنا نشأ **التساؤل الرئيسي للبحث** :" ما أثر التداعيات الإقليمية و

التصرفات الأثيوبية المنفردة على موقف الحكومات المصرية من أزمة سد النهضة؟" و يشتق منه تساؤلات فرعية, و هي:

– ماهي التغيرات الإقليمية التى طرأت على أزمة سد النهضة و أثرت على موقف حكومات دول المصب في التعامل مع الأزمة؟

– ماهو تعريف الأمن المائي و ما هي الإتفاقيات الدولية المنظمة لمياة الأنهار الدولية؟

– ما هي ردود الفعل الدولية الصادرة عن الدول المهتمة بسد النهضة سواء من داخل حوض النيل أو من خارجه؟

– ما هي الأليات المتبعة من قبل السلطات المصرية للتعامل مع مشكلة السد؟

ثانيا : أهداف الدراسة :

– الوقوف على الاسباب الحقيقة للنزاع بين الدول و أسباب فشل المفاوضات.

– توضيح الأطر و الأتفاقيات القانونية الدولية التى أهتمت بتنظيم الخلافات حول الأنهار الدولية.

– توضيح الجهود الدبلوماسية للدولة المصرية ما ينفي تهمة سوء النية و توضيح الموقف المتعنت للحكومة الأثيوبية.

– إظهار بعض الأسباب التى أدت لتفاقم هذه الأزمة و تقديم بعض التوصيات لتخفيف أثارها.

ثالثا: أهمية الدراسة:

توضح الدراسة المستجدات الإقليمية على أزمة سد النهضة, و تأثيرها على مواقف دولتي المصب مصر و السودان, كما تبرز دور الدولة المهتمة بقضية السد و أثارها في هذه الأزمة كما تستعرض أهم القوانين و الإتفاقيات الدولية المهتمة بالمياة الدولية.

رابعا : منهج الدراسة:

أستند الباحث في دراسته على منهجين و هما منهج المصلحة القومية (٢) و منهج صناع القرار(٣), إذ يرى منهج المصلحة الوطنية ان المصلحة الوطنية هي الدافع الاساسي و المحرك الرئيسي لسياساتها الخارجية , على قدر ما تتيحه لها قدراتها و مواردها بجميع صنوفها و الظروف الواقعية المحيطة بالدولة, في حين يركز منهج صنع القرار على صانعي القرار و العوامل المؤثرة على العلاقات بين الدول و طرق ادارة الازمات فضلا عن الاهتمام بالمحيط الخارجي بما يشمله من (وضع سياسي دولي, منظمات دولية, قانون دولي) باعتبارهم عامل رئيسي في تشكيل و صياغة القرارات السياسية الخارجية.

خامسا: تقسيم الدراسة:

* المبحث الأول: الأمن المائي و الإتفاقيات المائية الدولية.
* المبحث الثاني : ماهية سد النهضة سد النهضة و ردود الفعل الدولية ذات الصلة .
* المبحث الثالث : مساعى الحكومات المصرية لمعالجة أزمة سد النهضة .

المبحث الأول: الأمن المائي و الإتفاقيات المائية الدولية.

المطلب الأول : التعريف النظري لمفهوم الأمن المائي.

ينطلق أهمية مصطلح الأمن القومى من كونه مفهوم جامع لكل ما يهتم بصون وجود الدولة و حماية مقدراتها و وجودها أبعاد متعددة تتخطى البعد العسكري و الجغرافي فقط, فهو المصطلح الجامع لكل مت من شأنه الحفاظ على استقلالية وسيادة الدولة، وحماية مواطنيها ومواردها من التهديدات الداخلية والخارجية، سواء كانت تهديدات عسكرية أو سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية أو بيئية. يهدف الأمن القومي إلى ضمان استقرار الدولة وسلامتها العامة، وتحقيق الرخاء والرفاه لمواطنيها.و يمكن تلخيص تعريف الدكتور على الدين هلال للأمن القومى "الحفاظ على سيادة الدولة واستقلاليتها، وضمان استقرارها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، وحماية مصالحها من التهديدات الداخلية والخارجية بأساليب متعددة، بما يكفل تحقيق الرخاء والسلامة لشعبها"(٤).

و يظهر الأمن المائي للدول كأحد أهم جوانب الأمن القومى حيث أنه لا يهدد مدى رفاهة الشعوب و تقدمها بل هو تهديد وجودى للدولة و الشعب كله إذا اشتد الفقر المائي على مستوى نصيب الفرد فهو يلقى

بظلال اضراره على جميع الجوانب البشرية و الاقتصادية و البيئية و الاجتماعية للأمن القومى, فمن البديهي أنه لا حياة و لا استقرار بدون مياة, و من هنا من الممكن تلخيص تعريف الأمن المائي "الأمن المائي يشير إلى الحفاظ على وصول الأفراد إلى المياه النقية بكميات كافية لتلبية احتياجاتهم اليومية، سواء للشرب أو للاستخدام في الزراعة والصناعة، دون تعرضها للنقص أو التلوث المدمر. يتضمن مفهوم الأمن المائي أيضًا الحفاظ على النظم البيئية المائية والاستدامة في استخدام الموارد المائية، بحيث يمكن تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال المستقبلية على تلبية احتياجاتها."

و قد أهتمت الدول و المنظمات الدولية منذ بداية نشأة الدول القومية و ظهور مشاكل الحدود و المياة بين الدول بوضع أطر قانونية و إتفاقيات دولية تنظم المجاري المائية الدولية المشتركة لأن المياة الوطنية لا تنشأ عادة بسببها نزاعات, فأهتم القانون الدولى بمحاولة منع النزاعات المتعلقة بالمياة و توضيح سبل التحاكم و حل النزاعات حال وقوعها للإدراك الجمعي بخطورة هذه النزاعات و المدى الذي قد تصل له الدول في دفاعها عن مقدراتها المائية.

المطلب الثاني: القوانين والاتفاقيات الدولية المهمة التي تنظم الأنهار المشتركة:

القوانين الدولية المنظمة للأنهار المشتركة تتعلق بالتعاون والتفاهم بين الدول المشاركة في استخدام الموارد المائية المشتركة، مثل الأنهار الدولية التي تمر بأكثر من دولة. هذه القوانين تسعى إلى تنظيم استخدام المياه بشكل عادل ومستدام، وتقديم إطار لحل النزاعات المحتملة بين الدول.

١- **اتفاقية الأنهار الدولية(٥):** تعتبر مثل هذه الاتفاقيات إطارًا قانونيًا للتعاون بين الدول في استخدام وإدارة المياه المشتركة. مثال على ذلك هو اتفاقية الأنهار المشتركة في منطقة الأمازون.

٢- **اتفاقية فيينا للقانون الدولي للأنهار(٦):** تعتبر هذه الاتفاقية منبرًا للتفاوض والتعاون بين الدول لضمان استخدام عادل ومستدام للأنهار المشتركة.

٣- **الاتفاقية الأوروبية للمياه العابرة للحدود(٧)** : تهدف هذه الاتفاقية إلى تعزيز التعاون الدولي في إدارة الموارد المائية المشتركة في منطقة أوروبا.

٤- **اتفاقية حوض النيل لعام (٨)٢٠١٠** :تمثل محاولة لتحسين التعاون بين دول حوض النيل في استخدام المياه وتوفير المساواة في الفوائد الناتجة عن هذه الموارد .و لم تشترك مصر بهذه الاتفاقية.

٥- **إتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية:** تعد من أشمل الإتفاقيات التى أهتمت بهذا الموضوع و كان من أهم شروطها إلزام أى دولة قبل الشروع في أي تصرف على المجرى المائي الدولي تفعيل بند الإخطار المسبقة ى و الحصول على الموافقة المسبقة و تكاد لا تخلو اتفاقية او معاهدة دولية من النص على مبدأ الاخطار المسبق و الموافقة المسبقة و من ابرز هذه المعاهدات اتفاقية قانون استخدام المجارى المائية في الاغراض غير الملاحية حيث نص المادة ١٢ منها على ان : "**قبل أن تقوم دولة من دولى المجرى المائي او تسمح بتنفيذ تدابير مزمع تفيذها يمكن ان يكون لها اثر سلبي على دول اخرى مشتركة معها عليها ان توجه الى تلك الدول اخطارا كتابيا بذلك و الحصول على صورة موافقة صريحة بشأن هذا المشروع**".

٦- **قوانين الأنهار الدولية والبحيرات الحدودية** :ينظم القانون الدولي الأنهار الدولية والبحيرات الحدودية التي تمتد عبر حدود دول متعددة، ويحدد حقوق الدول في استخدام وإدارة هذه الموارد المائية المشتركةف يعزز القانون الدولي للمياه التعاون بين الدول في استخدام المياه بشكل مستدام، وفي تطوير مشاريع مشتركة للري والطاقة والصرف الصحي، مع الحفاظ على الاستقلالية والسيادة الوطنية لكل دولة كما يركز القانون الدولي للمياه على حماية البيئة المائية من التلوث والتدهور، ويعزز التدابير للحفاظ على التنوع البيولوجي والاستدامة البيئية للأنظمة المائية, و يؤكد القانون الدولي للمياه على حقوق الإنسان في الوصول إلى المياه النقية والسليمة للاستخدامات الشخصية والزراعية والصناعية، ويحث الدول على توفير الوصول العادل والمتساوي للمياه بدون تمييز.و ايضا يقدم القانون الدولي للمياه إطارًا لحل النزاعات المحتملة بين الدول المتعلقة بالموارد المائية المشتركة، من خلال الوساطة، والتفاوض، والتعاون الدولي.

تتضمن الأدوات القانونية المتعلقة بالمياه الدولية العديد من الاتفاقيات والمبادئ التي تهدف إلى تعزيز إدارة مستدامة للموارد المائية وحمايتها على المستوى العالمي، مما يساهم في الحفاظ على الأمن المائي العالمي وتحقيق التنمية المستدامة.هذه القوانين والاتفاقيات تعمل على تحديد حقوق والتزامات الدول فيما يتعلق بالمياه المشتركة، وتعزز التعاون بين الدول لتفادي النزاعات وتحقيق الاستدامة في استخدام الموارد المائية.

المبحث الثاني : ماهية سد النهضة و ردود الفعل الدولية ذات الصلة.

تؤمن الحكومات الاثيوبية بما يعرف ب(نظرية هارمون)(٩) و التي يلخص معتقدها في حق الدولة النهرية في التصرف الحر الكامل و المنفرد فيما يمر من نطاق الانهار داخل جغرافيتها بصرف النظر عن اي اضرار قد تلحق بباقي الدول المتشاركة معها في النهر, و هو ما يتضح في عدم التزامها بمبدأ الاخطار المسبق و مبدأ عدم الضرر.

بناء سد النهضة الكبير (GERD) في إثيوبيا بدأ رسميًا في عام ٢٠١١، عندما قامت إثيوبيا بإطلاق أعمال البناء على نهر النيل الأزرق. منذ ذلك الحين، شهد السد عدة مراحل من التطوير والبناء، ولا تزال الأعمال مستمرة حتى الآن, و من الجدير بالذكر أن سد النهضة ليس السد الأثيوبي الوحيد بل هناك عدة سدود أخرى و لكن إعتراض مصر عليه فقط نظراً لتصرفات إثيوبيا الأحادية خلال بناءه و تجاهلها لجميع التقارير التي حذرت من الأخطاء الأنشائية في السد و اللجان التى حذرت من الأضرار التى ستقع على دول المصب, و هذا كله بالرغم من تعهدها بإطلاع مصر و السودان على التخطيطات الإنشائية للسد الا أن الحكومة سحبت تصريحاتها بدعوى أنه شأن داخلى لا علاقة لدول المصب فيه, فإن اثيوبيا تنتهج سياسة التعتيم على الدراسات المتعلقة بانشاء السد و شروطه و مدى كفاءته و تشترط توقيع مصر على الاتفاقية الاطارية قبل اطلاعها على هذه الدراسات, ولكن المعلومات العلمية المتاحة هى من خلال الدراسة الأمريكية للسد, و حتى الان تخالف الحكومة الأثيوبية نصوص إتفاق المبادئ(١٠) ٢٠١٥ الذي عقد بين الرئيس المصري و رئيس الوزراء الأثيوبي و هو الإتفاق الوحيد الذي عقدته مصر مع إثيوبيا بخصوص سد النهضة.

تسعى اثيوبيا الى فرض هيمنتها الهيدروليكية على نهر النيل و تحويلها الى سيطرة استراتيجية ايضا من خلال اقامة سد النهضة الذي يتيح لها امداد دول المصب بالماء متى شاءت و منعه متى شاءت و حجتها في ذلك أن ٣٣.٢٪ من مساحة الدولة الأثيوبية تقع فى نطاق الحيز الجغرافى لحوض النيل و أن ١١.٧٪ من إجمالى حوض النيل يقع فى الأراضى الأثيوبية , و أن المرتفعات الإثيوبية تستقطب حوالى ٣٥.٥٪ من إجمالى حجم الهطول المطرى على حوض النيل (حوالى ٥٩٠ مليار م٣) سنوياً من إجمالى الهطول المطرى المقدر (١٦٦١ مليار م٣ سنوياً) يضاف إلى ذلك أن ٨٤.٥٪ من إجمالى الإيراد المائى السنوى لنهر النيل يتدفق من المنابع الإثيوبية. (٧١ مليار م٣ من جملة ٨٤ مليار م٣ فمن أجل هذه الحقائق السابقة تسعى أثيوبيا إلى التحول من الهيمنة الهيدروليكية إلى الهيمنة الهيدروليتكية وهيدرو استراتيجية على النظام الإقليمى لنهر النيل.(١١).

يتضح من مسار المفاوضات مدى تعنت الحكومة الأثيوبية في تقديم أى ضمانات لدولة السودان أو دولة مصر و إستمرارهم في خطة الإنشاءات الخاصة بهم دون مراعاة لقواعد حسن الجوار و عدم إلحاق الأذى بالغير و تجاهل قواعد الإخطار المسبق و الموافقة المسبقة التى نصت عليهم الإتفاقيات الدولية المنظمة للمجارى المائية المشتركة.

يعد أيضاً أحد أهم أركان الأزمة الحالية بين دول حوض النيل الأطراف الخارجية المتدخلة في توسيع فجوة النزاع بين الأطراف لحرصهم على تحقيق منافعهم الخاصة من ناحية الإستثمارات و استغلال الاراضي الإثيوبية من ناحية و من ناحية أخرى الإضرار بالأمن القومى المصري بصورة واضحة. أظهرت أزمة السد النهضة تباينا كبيرا في تفاعلات الدول من داخل المنطقة و خارجها بحسب منظور الدول لما تعتقد أنها يخدم مصالحها القومية,و في هذا المبحث نحاول عرض أشد هذه التفاعلات تأثيرا في مجريات الأمور بشكل عام. فقد تذبذب رد الفعل الرسمي **السوداني**(١٢) بين المعارضة في البداية و تأييد رد الفعل المصري باعتبارها اولى دولتى المصب و انهيار السد يعرضها لاضرار جسيمة, و بين تأييد وجهة النظر الاثيوبية و تحركاتها بما اقتنعت به انه مكاسب لها من زيادة عمر خزان الروصيرص و حماية الخرطوم و ولاية النيل الازرق من الغرق مع الفيضان, و ايضا بضغط اديس ابابا عليها بنفوذها في الخلافات بين السودان و جنوب السودان, و تمثل هذا التراجع عن تأييد مصر في عودة السودان منفردة الى المشاركة في انشطة حوض النيل المعلقة منذ ٢٠١٠(١٣) اعتراضا على توقيع بعض الدول على هذه الاتفاقية بدون موافقة مصر, **بينما كان** رد فعل **جنوب السودان** معاديا لمصر منذ البداية بسبب ولائها لاثيوبيا لحاجتها اليها في خلافاتها مع السودان و حاجتها للدعم الاقليمي الذي توفره لها بل و اعلانها اعتزامها بناء سد على اراضيها على سد النيل بنفس النهج الاثيوبي(١٤), و من ناحية اخرى الانشطة الاسرائيلية فيها و التى تعمل على اضعاف النفوذ الاقليمي لمصر بخلاف انها لا تحتاج للمياة بسبب هطول الامطار بصورة كثيفة جدا على اراضيها.

– **باقي دول حوض النيل** ترفض الحقوق التاريخية لمصر في مياة نهر النيل و ترى أن الاتفاقيات التي تحتج بها مصر تم اقرارها ابان الاستعمار و هو ما يلغي شرعيتها من وجهة نظرهم , و يحاولون تقليص الدور الاقليمي لمصر و هذا العداء كان نتيجة لإهمال العمق الدبلوماسي لمصر في إفريقيا لعدة سنوات إبان حكم السادات و من بعد محاولة إغتيال الرئيس مبارك في العاصمة الإثيوبية, و هو الأمر الذي أستغله أعداء مصر للتفرقة بين مصر و باقي الدول الإفريقية التى لطالما أعتبرت مصر هي الشقيقة الكبرى في حركات التحرر الوطنى و ما بعدها.

تسعى **إسرائيل** باعتبارها العدو التاريخي لمصر لتقويض نفوذها الاقليمي و الدولي و فرض تحديات و عقبات امامها لانهاكها في حروب و مشكلات مختلفة اخطرها بالطبع حروب المياة باعتبارها مشكلات وجودية و مصيرية,و بحصولها على الدعم الكامل من الولايات المتحدة الامريكية التى تدفع بالدول في حوض النيل لاتخاذ مثل هذه الاجراءات المضادة لمصر من خلال اللعب باوراق اعادة ترتيب الاوضاع في القارة و الضغوطات السياسية و الاقتصادية الاخرى, و لا تنكر اسرائيل هذا الدور بل و سبق ان اعلنته في الامم المتحدة حين اعلنوا خريطة اسرائيل الكبرى من النيل الى الفرات, و مشروعها المائي الذي يربط تهدئة الاوضاع في المنطقة بامدادها بالمياة الى صحراء النقب نظرا لما تعانيه من تهديدات تخص فقرها المائي بحيث يمتد مشروع مصر لتزويد سيناء بالماء الى داخل الاراضي المحتلة حيث تزعم ان هناك فائض مائي لدى مصر.

ترتكز سياسة اسرائيل في هذا الصدد على عدة محاور اهمها :إستغلال الضعف السياسي و الاقتصادى للدول الافريقية, التحريض الدائم لشعوب دول حوض النيل و تنمية احساس المظلومية لديهم وتوسيع الفروقات بينهم و بين الشعب المصري , و السيطرة على مشاريع الري الكبري بشكل كامل من خلال الشركات الغربية و الامريكية في هذه البلدان , و انشاء مراكز ابحاث المياة و الدراسات المتعلقة بالبيئات الزراعية في هذه الدول, إقامة تحالف بين السودان و أثيوبيا و إسرائيل مضاد لمصر مستغلة عوامل الاشتراك بينهم كما سبق توضيحه في فصل سابق, التحالف القائم بين جنوب السودان و اسرائيل و مجمع الكنائس العالمي, إمداد الدول بالابحاث الخاصة بالتربة و التنمية الزراعية المفتقرة اليها هذه الدول, مساعدة اثيوبيا في اقامة سد فنشا الذي يمد نهر النيل ب ٧٥٪ من موارده لحجز نصف مليار متر مكعب سنويا, إذن تسعى إسرائيل للسيطرة وتهديد الأمن المائى المصرى فى منطقة حوض النيل وذلك بالتأثير على أثيوبيا ودول الحوض وقلبهم على مصر بإدعاء أن مصر تسيطر على معظم مياة النهر, وفى السياق ذاته تسعى إسرائيل لمحاصرة النظم العربية فى إفريقيا، وذلك من خالل إقامة محور مضاد يضم دول القرن الافريقى وشرق إفريقيا (إثيوبيا – كينيا –جنوب السودان – تنزانيا).

جدير بالذكر أن هناك العديد من الدول الأخرى التى لها أستثمارات في إثيوبيا و في سد النهضة بشكل مباشر مما يعنى توافق المصالح المشتركة بينهم على إنشاء السد مثل الشركة المنفذة فهي إيطالية الجنسية و الإستثمارات الصينية في مشاريع البنية التحتية و التمويلات الأمريكية في مشاريع بناء مرافق السد.

المبحث الثالث: المخاطر المتوقعة و مساعى الحكومات المصرية لمعالجتها .

تعول إثيوبيا كثيرا على منافعها المتوقعة من السد متجاهلة لكل المخاطر المتوقعة من وراءه, فبالرغم من ان الطاقة الكهربائية التي سينتجها السد تعادل ثلاثة اضعاف الطاقة الحالية الا انه هناك اضرار(١٥) منه اهمها ما يلي:

بالنسبة لأثيوبيا:

تكلفة بناء السد الضخمة و عبئها الكبير على الميزانية القومية, فنظرا للطبيعة الجيولوجية و الطبوغرافية للاراضي الاثيوبية فقد تبلغ تكلفة الانشاء ٥ مليار دولار و قد ترتفع الى ٨ مليار حسب توقعات بعض الخبراء, تهجير حوالى ٣٠ ألف مواطن من منازلهم في منطقة البحيرة, قصر المدة العمرية للسد ٢٥:٥٠ عام نتيجة للانجراف الطميي الكثيف الذي يبلغ ٣٩٠ألف متر سنويا مما يقلل من عمر التوربينات و يقلل من كفاءة السد, زيادة وزن المياة المخزنة وراء السد المنذر بحدوث هزات أرضية و سرعة تدفق المياة من النهر الازرق التي تبلغ نصف مليار متر يوميا مما يزيد فرص انهيار السد.

بالنسبة لمصر و السودان: تزيد المخاطر المتوقعة من الانشاء الخاطئ للسد بالنسبة لدولتي المصب مصر و السودان و تتلخص اهم هذه المخاطر في خسارة مصر و السودان لحوالي ١٨ مليار متر مكعب من حقوقهما التاريخية من المياة من نهر النيل, زيادة احتمالات انهيار السد بما يهدد الخرطوم بشكل اساسي و حرمان السودان من الطمي المخصب لاراضيها , عجز في الانتاج الكهربائي للسد العالى و خزان اسوان بنسبة تصل الى ٣٠٪ من الانتاج العادي لمدة تصل الى ٦ سنوات, اذا تصادفت فترات الملء مع مواسم فيضان اقل من المتوسط فستكون الاثار كارثية على الامن المائي المصري, حيث يتوقع حينها عجز مصر عن صرف حصتها المائية بنقص يصل الى ٣٤٪ و بمتوسط عجز ٢٠٪ من الحصة المعتادة طوال سنين الملء, تشير الدراسات إلى أن إجمالى إنتاج الكهرباء المتولدة من سد النهضة ٦٠٠٠ ميجا وات، وتصبح كفاءة السد ١٠٠٪ إذا أمكن تشغيل جميع وحدات إنتاج الكهرباء ٢٤ ساعة يومياً طوال العام (٣٦٥ يوم فى السنة) وفى هذه الحالة يكون إجمال الطاقة المنتجة سنويا هو ٥٢٥٠ ميجا وات، بينما المتوقع إنتاجه من السد حوالى ١٥٠٠٠ جيجا وات / سنوياً فى يونيو ٢٠١٧ (٤٣)، وهى تعادل ٢٨.٥٪ فقط من السعة الكلية فى حالة إنتاج ٦٠٠٠ ميجا وات، و٣٣٪ فى حالة إنتاج ٥٢٥٠ ميجا وات، وبذلك تكون كفاءة السد منخفضة سواء بالمعايير الأثيوبية أو معايير كفاءة السد العالمية ويرجع إنخفاض الكفاءة إلى المبالغة فى زيادة إرتفاع السد والسعة التخزينية.

تختلف المخاطر الواقعة على دول المصب باختلاف تعامل دولة اثيوبيا مع كل مرحلة من مراحل السد على النحو الموجز تاليا :

- في فنرة الملء : تشتد المخاطر في هذه المرحلة كلما قلت فترة الملء بما يزيد من النسبة المقتطعة من الحصص النيلية لدولتى المصب.
- فترة التشغيل: إذا مرت فترة الملء بأقل الاضرار الممكنة فإن اعتماد السد على انتاج الطاقة الكهرومائية يؤثر على المياة المتدفقة لمصر باقتطاع ١٥ مليار متر من المياة المصرية سنويا.
- في حالة انهيار السد : و هو احتمال وارد بقوة نظرا للمبالغة في ارتفاع السد و زيادة حجم و وزن المياة المخزنة خلفه و زيادة سرعة اندفاع المياة من خلفه, فستغمر كل المساحة ما بين سد النهضة و السد العالى بالمياة و تكون اشدد الدول تضررا دولة السودان.

تختلف اليات و وسائل التعامل مع الازمات باختلاف المعطيات المكونة للازمة الا انه لحماية الامن القومي للدول تظل كل الخيارات متاحة للحفاظ على الدولة و مقدراتها و امنها القومي و صراعات المياة تتربع على عرش هذه المشكلات المهددة للامن القومي و تعتبر من القضايا المصيرية للشعوب ف يبرز هنا **نهجان** لتعامل الدولة المصرية مع أزمة سد النهضة:

– **النهج العسكرى الدفاعي:** باعتبار مفهوم الامن القومي مفهوم جامد لا يقبل التجزئة ,يتاح عند المساس به استخدام الدول لمقدراتها و قواتها العسكرية و بالتالى من حق مصر القيام بفعل عسكرى يمنع الدول المشاركة في حوض النيل من القيام باي فعل من شأنه التاثير على حقوق مصر التاريخية في نهر النيل شريان الحياة المصرية.

هذا النهج يعنى خرق مصر لكافة الاتفاقات المنعقدة سابقا مع الدول الافريقية و هو خيار غير مرغوب فيه و يصعب تنفيذه و ان كان لا يزال متاحا استخدامه او التلويح به عند الحاجة.

– **النهج الدبلوماسي التعاوني:** يقوم هذا المبدأ على مبادئ حسن الجوار و الاقتناع بضرورة تحقيق المنافع المتبادلة لكل الدول و الحرص على عدم الاضرار بدول الجوار من خلال الاساليب الدبلوماسية و محاولة فهم حاجة دول حوض النيل لاقامة السدود و العمل على ايجاد السبيل الامثل لتحقيق اقصى قدر من المنفعة المتبادلة.

كان الخيار الثاني هو الخيار الذي التزمت به الدولة المصرية في تعاملاتها و استغلالها لكافة القنوات المفتوحة بينها و بين دول حوض النيل كافة سواء الدبلوماسية او الاعلامية و الثقافية و التاريخية الا أنه قوبل هذا النهج بالمراوغة و المماطلة من الحكومة الاثيوبية.

بالرغم من ضخامة المخاطر المحتمل وقوعها على مصر إلا أن الحكومة المصرية إتبعت في سعيها لحل الأزمة مبدأ حسن النية و حسن الجوار و التزمت الحكومة بالطرق الدبلوماسية بأنواعها المختلفة لإعادة إحياء العلاقات المتدهورة مع الدول الافريقية و دول حوض النيل بشكل عام و الدولة الإثيوبية بشكل خاص, يستعرض الباحث فيما يلى بإختصار بعض هذه السبل:

التعاون الفني والمساعدات(١٦):

تقدم مصر من خلال الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية العديد من الدورات والمنح المتنوعة, بالاضافة الى العديد من المنح التي تقدمها وزارات الكهرباء و الرى ف تقوم الوكالة المصرية للشراكة من أجل التنمية بإيفاد قوافل طبية من مصر إلى أثيوبيا بشكل منتظم، كما تم افتتاح وحدة مصرية/أثيوبية لمناظير الجهاز الهضمي وأمراض الكبد في أديس أبابا، ووحدة أخرى في مدينة بحر دار، بالإضافة إلى وحدة جديدة للغسيل الكلوي وجراحات لمسالك البولية في أديس أبابا كما تم افتتاح المركز المصري الاثيوبي لامراض الكلى والغسيل الكلوي بمشاركة وزير الصحة الاثيوبي ورئيس جامعة ومستشفى سان بول، وتضم الوحدة ست وحدات غسيل كلوي ووحدة لمعالجة المياة.

التعاون الدبلوماسي(١٧) :

أسست الدبلوماسية المصرية لما يعرف بدلوماسية المياة ففي اطار حرصها على حماية الحقوق المصرية في مياة النيل كثفت مصر منذ ٢٠١١ نشاطها الاقليمي لاستعادة دورها الاقليمي الذي كان قد تراجع كثيرا و استئنفت مصر انشطتها المتوقفة مع الاتحاد الافريقي و اعادت العلاقات المعلقة مع دول حوض النيل من خلال زيارات متعددة على مختلف المستويات السياسية.

كما ابدت نيتها لتقديم الدعم الذي تحتاجه دول حوض النيل من تطوير لدراستها الذراعية و مشاريع الرى التي تحتاج اليها هذه الدول من خلال المبادرة المصرية لتنمية دول حوض النيل او الدور الرائد للوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية التابعة لوزارة الخارجية المصرية, لاعداد الكوادر و القيادات في مختلف المجالات الصحية و الهندسية و الادارية.

استحدثت الدبلوماسية المصرية ما صار يعرف NILE DIPLOMACY(١٥) لتجنيب مصر اضرار السد , رغم السياسة الغير واضحة للجانب الاثيوبي على النحو التالي :

عام ٢٠١١ : أعلنت اثيوبيا انها ستطلع مصر على الدراسات المتعلقة بسد النهضة لدراسة اثاره على دولتي المصب و دعا الرئيس السابق زيناوي الى زيارة عالية المستوي و تقرر انشاء لجنة لفحص هذه الدراسات التى كان من المفترض الانتهاء منها خلال عام,لكن المماطلة الاثيوبية اخرت عمل اللجنة لسبعة شهور اخرى.

عام ٢٠١٢ : بدأت اللجنة المشتركة اعمالها و اكدت بما لا يدع للشك مجالا ان للسد اضرار جسيمة على مصر و السودان و اوصت بأن تستكمل اثيوبيا دراسات السد و اثاره قبل البدء بالاعمال التنفيذية, و تجاهلت اثيوبيا هذه التوصيات التى تستغرق اكثر من عام بينما كان العمال قائما بالفعل.

عام ٢٠١٣ دعت اثيوبيا لاجتماع وزاري لمناقشة ما تم الوصول اليه و اشترطت مصر للمساعدة في ادارة و بناء السد عدم الاضرار بالمصالح المصرية و تنفيذ توصيات اللجنة الفنية المشتركة و هو ما رفضته الحكومة الاثيوبية

عام ٢٠١٤ تم عقد اجتماع وزارى بالخرطوم كان ملخص ما تم فيه طلب مصر مشاركة خبراء دوليين للمشاركة بجانب المحليين في دراسة اثار السد على دول المصب و التوقيع على ورقة لاعلان الثقة بين الدول الثلاث لتحقيق السعي نحو المصلحة المتبادلة و عدم الاضرار بمصالح اي من الدول, و قد رفضت اثيوبيا المقترحين في البداية و من ثم مع استمرار المفاوضات وافق الدول الثلاث على اشراك مكتبين فنيين فرنسي و هولندي لعمل الدراسات الخاصة بالسد.

في أوائل عام ٢٠١٥ وقعت الدول الثلاث اتفاقية المبادئ التي تم تفصيل بنودها سابقا في الفصل الثاني, في مؤتمر دع له الرئيس المصري و انعقد بالعاصمة السودانية الخرطوم بعنوان" إعلان مبادئ سد النهضة" و الذي تمت فيه مناقشة اهمية مياة النيل للشعب المصري و ابداء مصر تفهم حاجات ايوبيا التنموية, الا ان هذا الاعلان لم يشمل اعتراف اثيوبيا بالحقوق التاريخية لمصر في مياة نهر النيل بل و لم يشمل التزام ايوبيا بحصة مصر التاريخية ٥٥.٥ مليار متر من المياة و انما اكتفى بصيغة احترام اثيوبيا لحق مصر , و ايضا تذمن هذا الاعلان موافقة ضمنية من مصر على بناء السد و بهذا تجاوزت اثيوبيا عقبة شرط الاخطار المسبق طبقا لقواعد القانون الدولي, فبهذه الادلة يتضح عدم وضوح النوايا السياسية الاثيوبية, الا ان الجانب المصري لم يتعنت في المفاوضات و تم التأكيد على اتفاقية المبادئ و تكليف مكتبين فرنسيين لتنفيذ الدراسات الفنية الخاصة بالسد.

عام ٢٠١٦ استمرت تصرفات اثيوبيا المنفردة ببناء منشئات السد رغم عدم الانتهاء من الدراسات الفنية و قد زار وزير الخارجية في هذا الوقت العاصمة الاثيوبية و اكد على ضرورة استمرار الدراسات الفنية لاثار السد و بعدها زار وزير الري موقع السد و ابدى قلقه من أضراره المتوقعة على مصر.

و في عام ٢٠٢٣ عقدت جلسة مفاوضات أخيرة في العاصمة الايوبية اديس ابابا,لمناقشة الشروط النهائية للملئ الاول و التشغيل السنوي لسد النهضة, و انتهت هذه المفاوضات بدون تحقيق اي تقدم ملموس بحسب ما أعلنت الحكومة المصرية بسبب تعنت المفاوض الاثيوبي في عدم الاقرار بحصة مصر من المياة, و بسبب تمسك مصر باتفاقية من الحقبة الاستعمارية حسب تصريح الحكومة الاثيوبية.

وصلت اثيوبيا لاعلانها الاخير عن اتمام الملء الرابع لسد النهضة مع استمرار في التصرفات المعادية و الاحادية من جانبها متجاهلة للحلول الودية للحكومة المصرية, و يقع الخلاف الان على المدة المطلوبة لاتمام الملئين الخامس و السادس حيت تصر مصر على مدة ثلاث سنوان في حين تتمسك اثيوبيا بمدة سنتين فقط للملء.

- **التعاون الامنى(١٨):**

حرصا من مصر على مد جذور التعاون الشامل و العلاقات الوطيدة مع الدول الافريقية بشكل عام و دول حوض النيل بشكل خاص, فقد عملت مصر على الاهتمام بجانب العلاقات الامنية مع مختلف الدول لتقليل حجم الهيمنة الامريكية و الاسرائيلية على هذه الدول حيث تتولى امريكا من خلال الافريكون–القيادة الامريكية لافريقيا– تدريب جيوش هذه الدول و من ثم تبعية الدول لها و التأثير في قرارها, و كان من ابرز هذه المحاولات المصرية هب اقتراح انشاء تجمع امنى دولى يجمع دول البحر و الصحراء لمكافحة التهديدات المنية المختلفة في المنطقة.

- **التعاون الاقتصادي:**

تعد أفريقيا من أغنى المناطق بالموارد لذا تم توقيع اتفاقية انشاء منطقة تجارية حرة TFTA يتبعها انشاء اتحاد جمركي تجاري, لبداية تعاون وتكامل اقتصادي بين جميع الدول الافريقية يضمن حرة التنقل و التجارة بين هذه الدول , على صعيد العلاقات مع أيوبيا بشكل خاص, بلغ التبادل التجاري بينها و بين مصر حوالى ١٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٤ و بحجم تصدير من مصر ٨٨ مليون و ٥٢ واردات , كما تم فتح مكتب تمثيل للبنك الاهلي المصري و مكتب لشركة المقاولون العرب في العاصمة الاثيوبية لتسهيل الاجراءات و دعم العلاقات التجارية, كما أن لمصر استثمارات في اثيوبيا بما يقارب ٢ مليار دولار, و طبقا لإحصائيات عام ٢٠١٤ فقد بلغ التبادل التجاري مع كلا من اوغندا ٥٠ مليون دولار, تنزانيا ٣٦, الكونغو ٦٥ , بوروندي ١٠ مليون دولار و رواندا ١٥ مليون دولار يتضح من خلال هذه الدراسة تعدد الجهات و الدول المستفيدة من الاضرار بالامن القومي المصري و هو ما يستوجب اليات فاعلة و حازمة للتعامل مع هذه الازمة التى تشكل خطرا وجوديا على مستقبل الامن القومي المصري.

الخاتمة و التوصيات.

إن قضية سد النهضة قد تعرضت للإهمال و خطأ في تقدير أهميتها على نحو كبير في السنوات الأخيرة من حكم الرئيس مبارك, و رغم محاولة الدبلوماسية المصرية تكثيف جهودها لمحاولة إنقاذ الوضع و مد جسور التواصل المقطوعة منذ فترة كبيرة, إلا أنه توخذ على هذه المحاولات عدة ملاحظات أهمها :

الذاكرة الجمعية و المبادئ الجامعة لدول أفريقيا و حوض النيل تغيرت كثيرا عما كانت عليه إبان الحقبة الناصرية وأصبحت تستدعى طرقا جديدة للتعامل معها ودراسات مكثفة للوقوف على أبعادها و أساليب و

مجهودات صعبة لإعادة الثقة و الإلتفاف مرة أخرى حول مصر و قد أضحت معظم الدول الأفريقية ترى في مصالحها تعارضا مع المصالح المصرية بل و ربما بدأ يوجد بينها ما يهدد هذه المصالح نتيجة للبعد الدبلوماسي لعدة سنين و جهود عدة أطراف معادية في تعزيز هذا التشتت و العداء الغير مبرر, كما أصبحت هذه الدول تؤيد مبدأ عدم الإعتراف بالاتفاقيات التى تمت في الحقبة الاستعمارية بما فيها تلك التي تدعم حقوق مصر التاريخية في المياة.

تعامل مصر بدبلوماسية النيل nile dipiomacy و مبادئ حسن النية و تحكيم القانون الدولى في مواجهة السياسات الضبابية للحكومات الأثيوبية و ممارستها في التعتيم على المعلومات و المماطلة و تفريغ القضايا من معناها بهدف كسب الوقت و التعامل مع السد كأمر واقع لم يكن أو يعد مجديا و لا بد من إدخال أساليب جديدة للتعامل مع هذه الممارسات الاحادية و المتجاةزو للقوانين الدولية فقد نجحت أثيوبيا في أظهار أتفاق المبادئ و المفاوضات و اللجان الدولية كموافقة من دولتى المصب على استمرار الاستثمار في أنشاءات السد و تبرير انتهاك قاعدة الاخطار المسبق, و حصولها على قروض الدول المانحة المشترطة لموافقة دول المصب.

مصر تدافع منفردة عن حقوقها وحقوق دولة السودان في المياة بعد أن نجحت أثيوبيا في تحييد دور السودان نظرا لظروفها السياسية والاقتصادية واكتفائها بلعب دور الوسيط و أصبح من الجلى و الواضح عدم أهتمام أثيوبيا بالاعتراضات المصرية و لا بقواعد القانون الدولي و الاتفاقيات الدولية المنظمة للانهار الدولية و أستمرارها في تحقيق مصالحها الخاصة دون اعتبار لاضرار الدول المشاركة في المجرى المائي و ان المسار التفاوضي وحده لن يحافظ على حقوق مصر و مصير الشعب المصري المعتمد كليا على النيل.

لهذا خلص الباحث الى تقديم بعض التوصيات التى يعتقد في صحتها للتعامل مع اثار هذه الأزمة.

التوصيات.

داخليا : تفعيل سياسة ناجزة لترشيد إستهلاك المياة و زيادة الوعى بأهميتها و مدى شدة الأزمة و الإسراع في تنفيذ سياسات تحلية المياة التى تعتمد عليها عدة دول بشكل كامل مما يساهم بشكل مؤثر في تخفيف اثار الازمة و تنقية مياة الصرف الصحي و تحديث الاساليب المعتمدة في الزراعة.

- خارجيا : إستمرار الدبلوماسية المصرية في مساعيها و تعزيز العلاقات الامنية و الاقتصادية و السياسية و الصحية و الثقافية مع مختلف الدول الافريقية والعمل على الإستفادة من مشروع أنجا العملاق الذي متوقع توليده لطاقة تكفي افريقيا بالكامل و محاولة الضغط على الدول المانحة و البنك الدولى للتأثير على دول المنابع و اقناعهم بإقامة سدود صغيرة على الانهار الدولية بما يكفي لتخزين المياة و توليد طاقة تكفي للاستخدام المحلى دون مخاطر السدود الكبيرة.

لجوء مصر للمحكمة الدولية باعتبارها الجهة الدولية محل الاختصاص و الدفوع بأحقية مصر التاريخية في حصتها مياة النيل و وجود اتفاقيات لا تسقط بالتقادم و اثبات شهادة المختصين بتعنت الجانب الاثيوبي في المفاوضات و عدم التزامه بتطبيق شرط الاخطار المسبق و لا انتظار نتائج الدراسات التي اثبت ما تم منها تأثيرات السد الخطيرة على مصر و السودان.

كما سبق في هذه الدراسة توضيح التفكك العرقي و النزاعات الاهلية للداخل الاثيوبي, فيجب على الدبلوماسيين المصريين و صناع القرار استغلال كل المحددات لحماية الامن القومي المصري و من اهمها معارضة بني شنقول–أهل المنطقة التى يبنى فيها السد–بسبب سياسات و ظروف تهجيرهم ,فقد جرى العرف على رفض السدود التى تلقى معارضة محلية من السكان.

ضرورة وجود رؤية متكاملة لتنمية إيرادات الحوض، من خلال إحياء مشروعات مشتركة وتنمية الحوض، مثل تنفيذ مشروع نهر الكونغو الذي طرح في فترة السادات، والذي يقوم على ربط نهر الكونغو بنهر النيل، ومراده التحكم في الموارد المائية بالبلدان المستفيدة، وهي مصر والسودان وجنوب السودان والكونغو. وذلك باستغلال جزء من فواقد نهر الكونغو، التي تصل إلى ٢١١١ مليار متر مكعب سنوًّيا تلقي في المحيط الاطلسي وذلك عن طريق إنشاء قناة حاملة بطول ١١١ كيلو متر لنقل المياه إلى حوض نهر النيل عبر جنوب السودان إلى شمالها، ومنها إلى بحيرة ناصر و العمل على إعادة العلاقات الموحدة كما كانت من قبل مع السودان و ضمانها كحليف خاصة فيما يتعلق بالمصير المشترك في قضايا المياة.

كما توصى الدراسة بالأخذ والإستفادة من التوصيات التى انتهت إليها جلسة حوكمة المياة العابرة للحدود والمنافع المشتركة التى عقدت خلال فعاليات (أسبوع القاهرة للمياه فى أكتوبر ٢٠١٨) والتى إنتهت لمجموعة من التوصيات للحد من التأثيرات المحتملة لسد النهضة على دول المصب، من أبرزها أنه إذا تم الإتفاق على الحفاظ على منسوب تخزين يراعى فترات الجفاف التى يمكن أن تتعرض لها دول المصب، فقد تكون هناك فرصة لجعل سد النهضة ذى فائدة لكل الدول إذا تم وضع خطة إدارة إقليمية تعاونية مستدامة لإدارته بالتنسيق مع دول المصب، بحيث يوفر الطاقة التى تحتاجها إثيوبيا دون التأثير على دول المصب و ضرورة توافر إرادة سياسية جادة ودراسات اقتصادية واجتماعية وخطط طموحة وواضحة للوصول إلى تحقيق الإدارة العابرة للحدود للمياه المشتركة من خلال بحث احتياجات كافة الأطراف، والنظر بشأن الفوائد المتوقعة وكيفية الاستفادة منها بشكل يرضى جميع الأطراف و الاستفادة من تجربة حوض نهر كولورادو الذى كان يتعرض لمشكلات الترسب فى مناطقه السفلى بشكل يعوق حركة الملاحة وعدم توافر مياه للرى خلال فترات الجفاف، وتم إنشاء سد (جلين كاريون) وتشغيله من قبل مكتب استصلاح الأراضى الأمريكى فى محاولة للتغلب على المشكلات السابقة، ونجح السد فى توفير المياه والطاقة للولايات فى الجنوب الغربى ومنح مجالات للسياحة والتنمية الحضرية.

المراجع.

١- محمد سالمان طايع، سد النهضة وتأثيره على الأمن المائى المصرى دراسة من منظور جيوبوليتيكى، ندوة قضية مياه النيل، كلية الآداب جامعة القاهرة، مارس ٢٠١٤.

٢- اقتراب المصلحة القومية,الموسوعة الجزائرية,٦ فبراير ٢٠١٩, متاح على https://www.politics-dz.com/ تاريخ الاطلاع ٣ ديسمبر ٢٠٢١.

٣- المنهج الاكتروني للمعلوماتية,منهج صناع القرار, متاح للاطلاع على https://2u.pw/2DfEn0Uz ,تاريخ الاطلاع ٣ ديسمبر ٢٠٢١.

٤- على الدين هلال , تاريخ الاطلاع ٢٢ مايو ٢٠٢٤, متاح على https://n9.cl/xjin77 .

٥- مجلة الأمم المتحدة, اتفاقية الانهار الدولية, متاح على https://legal.un.org/avl/pdf/ha/clnuiw/clnuiw_a.pdf تاريخ الاطلاع ٤ فبراير ٢٠٢٣.

٦- إتفاقية فيينا للانهار الدولية,جريدة جامعة مينيسوتا, متاح للإطلاع على http://hrlibrary.umn.edu/arabic/viennaLawTreatyCONV.html تاريخ الاطلاع ٤ فبراير ٢٠٢٣.

٧- الإتفاقية الاوروبية للمياة العابرة للحدود,مركز اليونيسيف الرقمي,متاح على https://unece.org/sites/default/files/2021-04/ECE_MP_WAT_52_ARA_WEB.pdf ,تاريخ الاطلاع ٦ فبراير ٢٠٢٣.

٨- http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/NileWater/sec17.doc_cvt.htm

٩- **إتفاقية الامم المتحدة بشأن استخدام المجاري المائية الدولية**,موقع الأمم المتحدة الرسمي, متاح على https://2u.pw/JYSfZqET ,تاريخ الاطلاع ٧ فبراير ٢٠٢٣.

١٠-الموسوعة العراقية للعلوم الاجتماعية,نظرية هارمون,متاح على https://www.iasj.net/iasj/pdf/26a6cf956f808dfb تاريخ الاطلاع ٢٠ فبراير ٢٠٢٣.

١١-نص اعلان المبادئ,الهيئة العامة للاستعلامات, متاح على https://2u.pw/kyFoRxoN , تاريخ الاطلاع ٢٠ يناير ٢٠٢٣.

١٢- John Waterbury, Dale Whittington and Marc Jeuland, The Grand Renaissance Dam and prospects for cooperation, University Of North California at Chapel Hill, USA, 2014, Available on website: http://www.gwp.org/Global/About%20GWP/GWP%20Technical%20Committee/TEC%20Documents/The%20Grand%20Renaissance%20Dam%20and%20prospects%20for%20cooperation%20on%20the%20Eastern%20Nile.pdf, Access date : 27-11-2023.

١٣- **دعباس شراقى ، تحديات تحقيق الأمن المائى العربى " دراسة حالة حوض نهر النيل ، معهد البحوث والدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة ، ٢٠١١صص١٧-١ .**

١٤-مبادرة حوض النيل, متاح على https://2u.pw/jOgDfmTd ,تاريخ الاطلاع ٢٤-٦-٢٠٢٣.

١٥- صحيفة العربية, متاح للاطلاع على https://2u.pw/c7azsfK5 .

١٦- Michael Hammond the Grand Ethiopian Renaissance Dam and the Blue Nile: Implications for transboundary water governance, Global Water Forum,

University of Exeter, United Kingdom, February 2013, Available on website: http://www.globalwaterfoorum.org.pdf.

١٧- https://thewaterchannel.tv/thewaterblog/nile-diplomacy-breaking-the-nation-trap/

١٨- موقع الوكالة المصرية للشراكة من اجل التنمية, متاح على http://eapd.gov.eg/ar/ ,تاريخ الاطلاع ٢٠-١-٢٠٢٤.

١٩- التقرير الاستراتيجي العربي, متاح على https://n9.cl/vf0x7 , تاريخ الاطلاع ٢٠-١-٢٠٢٤.

٢٠- الخطاب الصحفي الافريقي, تحليل للدور المصري و الاسرائيلي, متاح على https://n9.cl/tse5s ,تاريخ الاطلاع ٢٠-٥-٢٠٢٤.